الحكم الذاتي في اطار هذه الدولة الموحدة، او ما وصفه المشروع بـ «الادارة المختارة».

ووفقا للنص العربي للمشروع فهو يقوم على ما يلي:

«١ ـ تشكيل مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرق الاردن تحت يد عربية ملكية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها.

«٢ ـ تعطي هذه المملكة ادارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خريطاتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود.

«٣ ـ يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به اية ادارة مختارة.

«٤ ـ يمثل اليهود في برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم، ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم.

«٥ ـ تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة في تلك الاراضي التي ستتكون فيها الادارة المختارة.

«٦ ـ يكون هذا التكيف لمدة عشر سنوات، منها ثماني سنوات للتجربة، والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير واعلان استقلال البلاد وانهاء الانتداب.

«٧ ـ اذا انس العرب من اليهود حسن النية والامتزاج ورأوا انه لا بأس من هجرة عدد مناسب الى اراضي الدولة الموحدة، فذلك من حق العرب.

«٨ ـ يبقى الانتداب في هذه المدة بشكل ادبي صرف، لا يتجاوز حدود الملاحظة والمراقبة في الدولة الموحدة.

«٩ ـ لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة العشر سنوات هذه.

«١٠ ـ عند مضي السنة الثامنة ودخول السنة التاسعة، يجب على حكومة الدولة الموحدة وبرلمانها اعلان القرار النهائي وتنفيذ ما يقع عليه الاختيار.

«١١ ـ ان ما لبريطانيا العظمى من مصالح تجري المذاكرة فيها من الان، كمشروع معاهدة تهيأ لتبرم عند نهاية العشر سنوات واعلان استقلال البلاد. اما مشاريع الاصلاحات العامة في المالية والري والجيش وطرق المواصلات وغيرها من سائر فروع الدولة، فتجري على وتيرة واحدة وبيد واحدة». ويختلف النص الانجليزي الموجود في أوراق وزارة المستعمرات عن النص المذكور أعلاه والوارد في مذكرات الملك عبدالله. ففي المادة الأولى يرد في النص الانجليزي United Arab State ، بدل «مملكة موحدة عربية». أما تعبير «ادارة مختارة» لليهود الذي يرد في المادة الثانية ـ وهو تعبير غامض ـ فيرد مقابله في النص الانجليزي Self Government (autonomy) . وتختلف المادة السادسة تماما في النص الانجليزي، اذ لا يرد فيها ما يشير الى الاستقلال، وانما هي:

The scheme shall be applicable for a period of 10 years, of which eight years shall be probationary and the remaining two years shall be occupied in considering the future of the two peoples.

كذلك هناك خلاف بين النصين في المادة السابعة، فبينما يذكر النص العربي هجرة اليهود الى أراضي الدولة الموحدة دون تحديد، يحدد النص الانجليزي المقصود من ذلك بأنه خارج المناطق اليهودية»[٤٧].

كان المشروع يتطلب دعم جهة فلسطينية تتبناه وتؤيده. ومن اجل ذلك بذل الامير عبدالله جهودا ليقنع حزب الدفاع بدعم مشروعه، لكن الحزب رفض ان يفعل ذلك. كما حاول ان يجند لذلك عوني عبدالهادي، من اركان حزب الاستقلال، والذي كان آنذاك في مصر، الا ان عبدالهادي رفض المشروع في بيان ادلى به للصحافة المصرية[٤٨]. وفضلا عن ذلك فقد رفضت الحكومة